مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور الرئيس حسن روحاني في تغير الخطاب السياسي الخارجي الايراني تجاه الغرب
اسم الكاتب: م.م. أنور اسماعيل خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7141
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 18:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الرئيس حسن روحاني في تغير الخطاب السياسي الخارجي الايراني تجاه الغرب

م.م.أنور إسماعيل خليل (*)
Anwarismail23@yahoo.com

الملخص:

يتميز النظام السياسي الايراني بانه يقوم على عدة مرتكزات، اهمها: المرتكز الايديولوجي والمرتكز الدستوري والمرتكز السياسي واهم مافي هذا المرتكز الاخير، هو المرشد الاعلى اوالقائد الاعلى والذي له كلمة الفصل في السياسة العامة لايران وبالخصوص السياسة الخارجية، وبالرغم من تلك المرتكزات فلا يمكن انكار ان للرؤساء مساحة من الحرية عند صنع القرار السياسي وبالخصوص الخارجي، وهذا ما برهنه ذلك المتراكم التاريخي للقيادات التي توالت الحكم في ايران، وكانت مرحلة احمدي نجاد اكثرها تشدداً في خطابها نحو الغرب ، والتي سعت الاخيرة في فرض عقوبات اقتصادية وتكنلوجيا على ايران بسبب برنامجها النووي والذي بررته ايران بانه للاغراض السلمية، ولم تقتنع تلك الدول الغربية وامريكا بهذه المبررات، وكان لتلك العقوبات وقعها وتاثيرها الشديدين في الاقتصاد الايراني والذي انعكس بالنتيجة على مستوى الدخل الفردي بالسلب.

ومع وصول الرئيس المعتدل حسن روحاني الى سدة الرئاسة في ايران، فان الامر قد تغير باتجاه اكثر اعتدالاً ومرونة في الخطاب السياسي تجاه الغرب وامريكا، وكانت هناك مؤشرات عدة دلت على ذلك منها تلك الخطابات والتصريحات في الرغبة بانتهاج تلك السياسة المرنة لكن الاهم هو توقيع الاتفاق مع الدول (٥+١)، التي فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين

(*) مركز المرأة/جامعة بغداد.

الجانبين، تبعها زيارات متبادلة بين الجانبين تمخضت عنها توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية. وكل ذلك لايمكن ان يكون لولا تلك الكياسة والحنكة السياسية التي يتمتع بها الرئيس الايراني حسن روحاني وفريقه في المفاوضات مع الغرب، والاهم ذلك الضوء الاخضر الذي منحه القائد الاعلى لروحاني في السير قدماً في هذه السياسة.

المقدمة:

كان وصول حسن روحاني الى سدة الرئاسة في ايران، في ظروف داخلية وخارجية غير مستقر بل وصعبة ومرتبكة، فقد تكون الاصعب في تاريخ ايران على حد قول عدة مختصين في الشأن الايراني، فمنذ امد بعيد تعاني ايران وما زالت من مشاكل عدة على مستويات مختلفة وخاصة الاقتصادية والاجتماعي، بسبب العقوبات المفروضة على ايران من قِبل القوى الغربية نتيجة اصرارها على مواصلت السير في برنامجها النووي، والذي يمكن ان يكلف الميزانية الشئ الكثير ؛ وبالنتيجة سوف ينعكس ذلك على مستوى الدخل الفردي والمعيشة للمواطن الايراني. وقد سبب هذا تذمر كبيراً لدى ذلك المواطن يمكن ان يؤثر على الاستقرار الداخلي، هذا من جانب، ومن جانب اخر، فان دعم ايران لفصائل سياسية وعسكرية في العراق وسوريا ولبنان ودول اخرى، حَملها تكاليف مادية ضخمة، فضلاً عن ذلك الصراع البارد ان صح التعبير بينها وبين امريكا وباقي الدول الغربية حول النفوذ في منطقة الشرق الاوسط، وخاصة في سورية التي اخذت قضيتها ابعاداً يمكن ان تكون خارج نطاق السيطرة عليها.

ومنذ اعلان النتائج الانتخابية الرئاسية بفوز حسن روحاني، بدأ الحديث وبشكل واسع يدور حول تغير الخطاب المتشدد باتجاه الغرب والمنطقة نحو خطاب اكثر اعتدالاً ومرونة في السياسة الايرانية ، على الصعيد الداخلي والصعيد الخارجي، وخاصة قضية الملف النووي الايراني والذي تسبب في تلك العقوبات الاقتصادية من قِبل تلك الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية. وشدد الرئيس الايراني المعتدل حسن روحاني، على اهمية التعاطي بشفافية ووضوح مع هذه الدول حول الملف النووي الايراني، والقضايا الاقليمية، واعتبر ان

الدبلوماسية، هي الطريق الامثل ولربما الوحيد للخروج من هذه الازمة، لذلك فان هذه الازمة وآثارها الكارثية تشكل تحدي كبير للرئيس المعتدل حسن روحاني وحكومته في ظل هذه المعطيات الداخلية والخارجية لايران واهمها موقف المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية من تلك الدبلوماسية التي سوف ينتهجها عند تعامله مع الغرب ، فضلاً عن الملف السوري.

إلا انه وعن طريق متابعة المرحلة المنصرمة من مسيرة حكم حسن روحاني ، يمكن القول ان قضايا السياسة الخارجية، والقضايا الاقتصادية اخذت حيز كبير واولوية من اهتمامه، وكان التركيز على العمل الفعلي، لاعلى الشعارات وهذا ما اكده، بقوله في احدى المناسبات " ان السياسة الخارجية لا تصنع بالشعارات ولا يحق استخدامها كي يصفق لنا الاخرون".

تاتي اهمية هذه الدراسة على انها تسلط الضوء على تلك السياسة التي انتهجها الرئيس الايراني المعتدل، في ظل بيئة محلية واقليمية ودولية صعبة ومرتبكة؛ هذا من جانب ومن جانب آخر، فان هذا البحث يمكن ان يشكل مساهمة ، في اثراء المكتبة العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص، يمكن ان يكون مدخلاً للباحثين في الشأن الايراني .

اشكالية البحث:

انطلقت الدراسة من السؤال البحثي الرئيسي ، الذي يمكن ان يتبلور بالعبارة الاتية:

هل يطرأ تغيير جوهري في السياسة الخارجية الإيرانية، بعد ان اعتلاء الرئيس حسن روحاني سدة الرئاسة في الجمهورية الاسلامية الايرانية ؟

وتتفرع من هذا السؤال البحثي سؤالين هما:

هل يمتلك روحاني قدراً كافياً من القدرات والصلاحيات ما يمكنه من تحقيق ذلك؟

ما الملامح الأولية لسياسة إيران الخارجية الجديدة؟

منهج البحث:

ولاجل الوصول الى اجوبة للسؤال البحثي الرئيس والاسئلة المتفرعة عنه، كان من الضروري التوجه لاستخدام منهج اتخاذ القرار الذي يستند في تحليلاته للعلاقات الدولية باعتبار أن

العلاقات بين الدول هي محصلة لفعل صانع القرار الذي يعكس كل العوامل الذاتية والموضوعة التي يتم في اطارها صنع القرار في السياسة الخارجية ؛ فهي تدرس العلاقات بين الدول عن طريق المسؤولين عن اتخاذ القرار لا على اساس الدولة بشكلها المجرد.

وبذلك فان هذا المنهج يتناول العلاقات الدولية وقضايا السياسة الخارجية ، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى اربعة مباحث، وخاتمة، وهي:

المبحث الاول: مرتكزات النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

المبحث الثاني:التوجهات السياسية للقيادات الايرانية التي تولت الحكم في ايران، منذ ١٩٨٩م.

المبحث الثالث:طبيعة العلاقات الايرانية– الغربية قبل تولي حسن روحاني مقاليد السلطة في ايران.

المبحث الرابع:طبيعة العلاقات الايرانية– الغربية منذ تولي حسن روحاني مقاليد السلطة في ايران.

الخاتمة

المبحث الاول:

مرتكزات النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

يعرف المختصين في هذا الجانب المرتكزات بانها: الأسانيد أو الاسس التي تعتمد عليها السياسة الخارجية للدولة ومنها تبدأ بتحقيق أهدافها بعد الاهتداء بالثوابت[١]

والثوابت: هي مجموعة المبادىء، والمثل، والقيم، التي تعتنقها الدولة، والتي تكون في الأساس قد تشكلت من مضمون مواريث الدولة: السياسية، والاقتصادية، والثقافية ، والاجتماعية، والفكرية، والحضارية، ومحدداتها[٢]

فالنظام السياسي في ايران يتميز بانه نظام جمهوري يختلف عن تلك النظم الجمهورية التقليدية ان هناك سلطة دينية فوق تلك السلطات. وكان لاحد المحللين رايه في هذا النظام، بانه" النظام الوحيد في العالم الذي يخضع فيه الرئيس المنتخب لمصادقة فقيه غير منتخب، وهو النظام الوحيد في العالم الذي يتوقف فيه عزل الرئيس على صدور قرار من الفقيه، وهو النظام الوحيد في العالم الذي يتنافس فيه رئيس الجمهورية مع قوى أخرى على المركز الثاني في النظام، وهو النظام الوحيد الذي يخضع فيه الرئيس بل أيضاً كافة السلطات التنفيذية لسلطة دينية، وربما هو النظام الوحيد في العالم الذي لا تقوم فيه السلطة التنفيذية بالإشراف على القوات المسلحة"(٣).

ومثلت المرحلة التي امتدت منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام **١٩٧٩** حتى عام **١٩٨٩** العام الذي توفي فيه قائدها الامام الخميني، بلورة الرؤى المراد منها ان تكون الاسس في ادارة الدولة الاسلامية، وقد ادت جملة من المتغيرات والتطورات، التي كانت بمثابة مرتكزات للسياسة الايرانية بشكل عام والخارجية بشكل خاص، الى ان تكون ذي تاثير فاعل بعملية صنع القرار السياسي، وهذه المرتكزات هي:

أولاً: المرتكز الايديولوجي

عن طريق دراسة السياسات العامة في ايران خصوصاً بعد عام **١٩٨٩**م، يمكن ادراك تلك الركائز التي اعتمدت او قامت عليها سياسة الحكم وادارة الدولة في اطار تلك المبادئ والافكار والرؤى لقائد الثورة، ومع ان تلك الافكار حسب رأي بعض المختصين بهذا الشأن لم تشكل بمفردها القواعد النظرية للثورة (٤). مع ذلك كانت تمثل الحلول لتلك المتغيرات التي احدثتها قيام الثورة، وكانت تشكل الدليل على مدى عشرة سنواتمنذ عام **١٩٧٩**م ولغاية **١٩٨٩**م، فضلاً عن ان تلك الرؤى والافكار كانت قد شكلت روح النصوص الدستورية، لدستور عام **١٩٨٩**م المعدل(٥).

ثانياً: المرتكز الدستوري

يعكس هذا المرتكز تلك التطورات الدستورية التي كانت نتيجة تراكمات تاريخية، والتي استقرت بذلك التعديل الدستوري لعام ١٩٨٩م ومجموعة القوانين المعدلة، وهذه المجاميع القانونية تمثل في النهاية الاطار الذي تعتمد عليه سياسات الدولة العامة والسكة التي تسير عليها الدولة بكل مؤسساتها، في الجوانب الثقافية، والجوانب الاجتماعية، والجوانب السياسية، في اطار المبادئ الاسلامية التي تكرس اهداف الامة الاسلامية ورغباتها(٦). مع ان هذا الدستور المعدل لم ينقل للقائد الاعلى الذي خلف الامام الخميني كل تلك الصلاحيات حسب دستور عام ،١٩٧٩م ، وكان ذلك لاعتبارين(٧):

الاعتبار الاول: ان هذه السلطات المتظمنة في دستور عام ١٩٧٩م، والممنوحة الى ولي الفقيه اوالقائد كانت خاصة لشخص الامام الخميني، بوصفه قائد الثورة الاسلامية ومؤسس هذه الجمهورية، ولذلك فانها سوف لن تُرحل الى القائد الجديد.

الاعتبار الثاني: ان هذا الدستور المعدل لعام ١٩٨٩م قد رَحل جزء من هذه الصلاحيات التي تضمنها الدستور السابق الى عدة مؤسسات، منها مؤسسة الرئاسة، وعلى رأسها رئيس الجمهورية، الذي تحول دوره الى دور فاعل بعد ان كان دوراً شرفياً، نتيجة لإلغاء منصب رئيس الوزراء.

ثالثاً: المرتكز السياسي

يشير هذا المرتكز الى كل تلك القرارات للجهات ذات النفوذ، وما يتضمنه من تعليمات وارشادات تخص عملية صنع القرار السياسي ودليل لتوجهاتها. ايان هذه الجهات ذات النفوذتملك القرارات والتعليمات التي يتم في ضوئها وضع سبل وآليات السياسات العامة في الداخل وفي الخارج، وطرق تنفيذها.

وهذا المرتكز ينطوي تحته عدة مؤسسات، سوف نشير الى اهم تلك المؤسسات لارتباطها الشديد بموضوع البحث، بالرغم ان هناك مؤسسات اخر لايمكن اخفاء دورها في هذه العملية.

١- مؤسسة المرشد أو مايعرف بـ(ولي الفقيه):

هذه المؤسسة تشكل قمة النظام، بل يشكل المحرك الاساسي للنظام؛ حيث تسيطر على كل السلطات الاخرى: (التشريعية– التنفيذية– القضائية) [٨] وهذا ما يعززه الدستور، وذلك بتاكيد محورية ولاية الفقيه؛ وتعتبر ولاية الفقيه في الفقه الشيعي هي اصل من اصول الدين، والتي هي (الامامة) [٩]. وبهذا فانها تنطوي على دور كبير واهمية كبيرة في اطار السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية؛ وهذه الولاية ودورها هي اوسع بكثير مما ذكرته النصوص الدستورية، ان كان دستور عام ١٩٧٩م أم دستور ١٩٨٩م المعدل.

والكلام يدور هنا عن القائد الذي هو ولي الفقيه، الذي يمسك بيده زمام القيادة السياسية والمرجعية الدينية، وقد نص على ذلك المقام للقائد او ولي الفقيه في الجمهورية الاسلامية الايرانية الدستور ان كان لعام ١٩٧٩م، او المعدل لعام ١٩٨٩م؛ على الرغم ان هذا الدستور يشير على تساويه مع بقية افراد الشعب الايراني، ولذلك فانه يعتبر بمثابة البوصلة التي يسترشد بها النظام السياسي، في مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [١٠]. ونتيجة للدور المهم الذي يتكفل به القائد في هذا النظام، يؤكد عدة باحثين ان هذا النظام يتطابق من حيث الاسم مع نفسه؛ اي ان هذا النظام يسمى بـ(النظام العقائدي)، على غرار النظم البرلمانية او النظم الرئاسية،...الخ السائدةفي كثير من دول العالم، وهو نمط او شكل غير مألوف قبل قيام الثورة الاسلامية في ايران وقيام الجمهورية الاسلامية[١١]. ولهذا يمكن القول وبكل يقين انه يشكل احد الثوابت والمحاور في السياسة الخارجية الايراني وتوجهاتها وبالاخص القضايا العليا.

٢- مؤسسة رئاسة الجمهورية:

رئيس الجمهورية في ايران هو المنصب الذي يشكل بعد ولي الفقيه او القائد اعلى سلطة رسمية في الجمهورية الاسلامية الايرانية. وباعتبار ان ولي الفقيه او القائد الاعلى هو القائد الحقيقي للجمهورية، هذا من جهة وان الدستور الايراني لايعطي مساحة واسعة من

الصلاحيات له من جهة ثانية، فلا يمكن القول بانه القائد الفعلي للجمهورية الاسلامية الايرانية[١٢]. ويكون رئيس الجمهورية مسؤول امام الشعب والقائد ومجلس الشورى، وفقاً للدستور المعدل وله مهام عدة، منها:

تعيين الووزراء وعزلهم، ويتوجه الى مجلس الشورى لإجل منحه الثقة، وكذلك فانه مسؤول عن التخطيط وامور الميزانية العامة، فضلاً عن الامور الادارية والتوظيفية للجمهورية بصورة مباشرة. وعلى مستوى الشؤون الخارجية فله الحق في توقيع المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم مع الدول [١٣].

٣- مجلس الشورى الاسلامي:

بالرغم من ان هذا المجلس يشرف عليه القائد الاعلى، الا ان مكانة الامة ونوابها في هذا المجلس لها مكانتها البارزة. ويتحدد دور هذا المجلس في رسم السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية في اطار مسارين:

المسار الاول: عن طريق التقنين والقرارات البرلمانية.

المسار الثاني: ان هناك اجراءات تنفيذية مباشرة تكون على شكل قرارات الحسم وكذلك قرارات الموقف.

ومن نافلة القول فقد كانت هناك مناقشات شديدة داخل اروقة مجلس الشورى، ذو الغالبية اليمينية حول منح الثقة للحكومة المشكلة من قِبل الرئيس حسن روحاني، اعطت بعض الملامح للمناخ السياسي المستقبلي لروحاني؛ فقد اتهم من قِبل نواب اصوليون بانه رشح وزراء موالين للغرب أو ان قسم من هؤلاء الوزراء دعمو ما اطلقوا عليه " تيار الفتنة " عندما شاركو في الاحتجاجات عام ٢٠٠٩م على خلفية اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وقد حجب هذا المجلس الثقة عن عدة وزراء في هذه الحكومة، لكنه استطاع حسن روحاني بالاحتفاظ بالمرشحين للوزارات السيادية وكذلك الاقتصادية[١٤].

رابعاً: مرتكز المصلحة القومية

ان المصلحة القومية في احد تعريفاتها، هي: "حماية الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة وتامين بقائها ضد كافة الاخطار والتهديدات الخارجية، القائمة والمحتملة"(١٥). ففي هذا الاطار فان المتابع لمسيرة السياسة الخارجية للجمهورية الايرانية الاسلامية، يرى كيف تتصف هذه السياسة بالاستمرارية والترابط في محتواها وابعادها وغاياتها، وهذا لايقتصر فقط في حقبة الثورة بل حتى ماقبلها تحقيقاً للمصلحة القومية؛ لكن بعد قيام الثورة، قد تركز الاهتمام في تحقيق اهداف الثورة الاسلامية، والحفاظ على المنجزات التي حققتها على مدار الاعوام السابقة.

وفي هذا الاطاريسعى هذا النظام في احيان كثر الى التاويل والذي يهدف من ورائه تحقيق المصلحة القومية، ويعمل على موائمتها قيمياً واخلاقياً بالشكل الذي لا تتصادم مباشرة بالمرتكزات الاخرى(١٦). فهذا النظام يسعى الى جعل هذا البلد ذا شأن في السياسة العالمية، وله مكانة مرموقة اقليمياً ودولياً؛ وعن طريق متابعة مسيرة العلاقات الايرانية – الغربية والامريكية؛ حيث يمكن القول بان الاهداف القومية الايرانية لاتخضعلاي ثوابت بل ذي طبيعة مصلحية(برغماتية)، فهو يجمع الرغبة في التعاون من جهة وفي التحدي من جهة اخرى في حالة لايمكن التعاون وهذا ملاحظناه في ازمة الملف النووي الايراني(١٧). وكما يقول مُحَّد جواد لاريجاني، رئيس لجنة حقوق الانسان الايراني في السلطة القضائية، في هذا الصدد"...فاذا كانت مصلحة النظام الايراني تقتضي الحوار مع امريكا فانها على استعداد للحوار معها حتى في قعر جهنم(١٨).

ويمكن القول انه على الرغم من كل تلك المبادئ الاخلاقية والقيمية للخطاب الايراني، وكذلك تلك الشعارات التي يرفعها في هذا الاطار تبقى المصلحة القومية العامل الاساسي لعملية صنع القرار الخارجي، باعتبار ان هذه المصلحة هي غاية ما يسعى لها هذا النظام بكل مؤسساته المتعددة .

ومن ماتم ذكره، فان الرؤساء السابقين او الرئيس الحالي في الجمهورية الاسلامية الايرانية، لايمكن ابتعادهم عن هذه المرتكزات، باي شكل من الاشكال وان الذي يحدث من فروقات

هو في التكتيك العمل السياسي والدبلوماسي، والذي في النهاية يدور في فلك هذه المرتكزات، وبالخصوص تأييد ولي الفقيه وتحققيق المصلحة القومية، وهذا التكتيك لايمكن ان تكون شخصية الرئيس ومنظومته الفكرية وتنشأته الاجتماعية غائبة عنه، وهذا ماسوف نلاحظه عند دراسة تلك التوجهات السياسية للقادة الذين اعتلوا منصة الرئاسة في ايران، للوقوف على تلك المساحة من الحرية التي يمكن ان يتحرك بها للوصول الى تحقيق الاهداف والمصالح القومية الايرانية ان كان على الصعيد الداخلي ام الخارجي (الاقليمي والدولي).

المبحث الثاني

التوجهات السياسية للقيادات الايرانية التي تولت الحكم في ايران منذ عام ١٩٨٩م

من الحقائق التي يمكن ان تقال بان النظام السياسي الايراني، منذ قيام الثورة ولحد الان لايعطي مساحة كافية من الصلاحيات لرئيس الجمهورية، فالمرشد الاعلى او القائد الاعلى هو صاحب القرار وصاحب الكلمة العليا، وهذا ما تم تاكيده في عدة مواد من الدستور الايراني[١٩]، لكن الموضوع لكن رغم ذلك، وعن طريق استعراض مسيرة النظام الحكم في ايران كان للذين تولوا الحكم في ايران بصمات شخصية واضحة على سياسة ايران بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص، يحمل كل منهم تركيبات فكرية خاصة به وربما تختلف جذرياً مع الاخرين.

ففي عهد الرئيس الايراني الاسبق(هاشمي رفسنجاني)، الذي تولى منصب رئاسة الجمهورية في ايران لدورتين متتاليتين منذعام ١٩٨٩م لغاية ١٩٩٧م، امتازت السياسة في ايران (بصفة الاعتدال)، وكان الجانب الاقتصادي قد اخذ الحيز الكبير في سياسته، وكانت لتلك النتائج التي ترتبت بسبب الحرب العراقية– الايرانية على الوضع الاقتصادي في ايران دافعاً قوياً لجعل الاهتمام في تحسين الاقتصاد الايراني يحضى بمكانة متقدمة في جدول اعماله. فضلاً عن تلك الحوارات الدينية التي اسهمت في وضع ملامح سياسته، وكان له دور فاعل في تحضير البيئة الداخلية الايرانية حتى تكون مستعدة لاستقبال الثورة على مدار عقد الستينات والسبعينات من القرن المنصرم[٢٠].

بينما اتسمت سياسة الرئيس الاسبق الذي تلاه (مُحَمَّد خاتمي)، بانها سياسة اصلاحية تزامنت هذه السياسة مع سعيه لفتح آفاق الحوارمع الغرب، وكان لتلك التنشئة الاجتماعية والدينية له، فضلاً عن ذلك كان لتلك المناصب التي تولاها في ايران بالغ الاثر في سياسته[٢١].وقد طرح فكرة " حوار الحضارات" و" تقارب الثقافات".

ومع تولى منصب رئاسة الجمهورية في ايران من عام ١٩٩٧م ولدورتين انتخابية متتالية لغاية ٢٠٠٤م، كان سعيه في محاولة اصلاح القطاعات المختلفة في هذه الدولة، وكان للقطاع الثقافي اهمية كبرى لديه وسعى الى فتح آفاق جديد في العلاقات اقليمياً ودولياً.

ويمكن القول ان هذا التوجه نحو الاعتدال والاصلاح، ماهو إلا انعكاس لذلك الفهم والادراك لكل تلك الظروف والمتغيرات المحيطة بايران والتي حكمت هذه المرحلة، وخصوصاً ذلك التخوف الذي ابدته الدول الخليجية المجاورة لايران من قضية تصدير الثورة اليها، كذلك تلك السياسة التي تدعو لها الثورة تجاه العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي هيمنت على العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وفي عام ٢٠٠٥ فاز الرئيس السابق (محمود احمدي نجاد)، بمنصب رئيس الجمهورية، وكذلك كان فوزه بدورتان انتخابيتان متواليتان، وهو ينتمي الى التيار المحافظ، وكانت توجهاته السياسية على الصعيد الخارجي قد اخذت مسلك اخر يختلف عن تلك التي انتهجها اسلافه من الرؤساء رفسنجاني وخاتمي، واهم ماتميزت به سياسته الخارجية بالتشدد تجاه الغرب، ولربما كان ذلك يعكس تلك التنشئة الاجتماعية والتكوين الشخصي له.

فقد ولد في عائلة متدينة وفقيرة مادياً وكان ذو بساطة وتواضع، وكان قد قضى سنتين في ادارة بلدية طهران واخذ على عاتقه تلبية حاجيات الفقراء في المنطقة، وقد ركزفي برنامجه الانتخابي على التوزيع العادل للثروة وعائدات النفط بين الشعب[٢٢].

وعندما وصل الى سدة الحكم بدأ الخطاب الايراني يتغير نحو التشدد ضد الغرب، وهذا ماتبين عندما رفض استئناف المفاوضات مع الدول الغربية ، بشأن الملف النووي الايراني؛ هذا فضلاً عن ذلك التشدد في الخطابات التي كان يطلقها ضد اسرائيل ووجودها الغير الشرعي

بالمنطقة [٢٣]، حيث كان يؤمن بان تحقيق ضمانات الحماية على الساحة الدولية يكون بتحقيق الاصلاح على الساحة الداخلية وتقويتها. لذلك يؤكد المختصون بهذا الشأن ان (محمود احمدي نجاد) تشدد في ادارة الملف النووي الايراني تحقيقاً لذلك الهدف[٢٤]. فقد تصور ان الولايات المتحدة الامريكية هي دولة متسلطة ومعتدية فلا بد من معاداتها، وهذا قد انعكس على مسيرةالمفاوضات النووية.

وكان للفلسفة الدينية للامام الخميني الاثر في افكاره وادراكه وتوجهاته وخاصة تجاه اسرائيل، فكان يكرر دائماً في خطاباته وصفه لاسرائيل، بانها "غدة سرطانية" لابد من استاصالها، وهذا ما اكده في خطابه عام ٢٠٠٥م، والذي اثار هجمة دبلوماسية شرسة عليه اججت الشكوك والمخاوف من البرنامج النووي الايراني ومن طموحات ايران.

أما الرئيس الحالي المعتدل حسن روحاني، فانه يعد واحداً من الشخصيات المهمة في ايران، فقد تقلد العديد من المناصب الذي جعلته يمتلك ذلك التراكم من الخبرة في القيادة، والكياسة.

فقد شارك في تنظيم الجيش الايراني مع انتصار الثورة الاسلامية في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، وفي عام ١٩٨٠م انتخب عضواً في مجلس الشورى الاسلامي وتولى عضوية البرلمان الايراني لخمس دورات متتالية، من عام ١٩٨٠م ولغاية٢٠٠٠م. وكذلك تولى منصب نائب رئيس المجلس لولايتين، كما انه ترأس لجنة الدفاع ولجنة السياسة الخارجية فضلاً عن لجنة الرقابة على الجهاز الاعلامي الوطني،لمرحلةمابين عامي١٩٨٠م و١٩٨٣م.

واثناء الحرب العراقية–الايرانية، تولى روحاني مناصب عدة، منها: قيادة قوات الدفاع الجوي، وقد شغل منصب امين عام المجلس الاعلى للامن القومي لمدة ستة عشر عاماً بين عام ١٩٨٩م ولغاية ٢٠٠٥م، بعد ان كان ممثل لقائدالثورةالاسلاميةفي هذا المجلس كما عين مستشاراً للرئيسين الاسبقين رفسنجاني وخاتمي للامن القومي لمدة ثلاثة عشر عاماً.

وفي عام ١٩٩١م عُين رئيس للجنة السياسة والدفاع والأمن في مجمع تشخيص مصلحة النظام، وفي عام ٢٠٠٠م انتخب روحاني ممثلاً لمحافظة سمنان في مجلس الخبراء، وفي عام

٢٠٠٣م، تولى روحاني مسؤولية الملف النووي الايراني؛ حيث مثل ايران في تلك المفاوضات التي اجريت مع الجانب الاوربي.

وعند تولي الرئيس السابق (محمود احمدي نجاد) مقاليد الرئاسة في ايران، استقال حسن روحاني من منصبه كأمين عام للمجلس الاعلى للامن القومي. ولذلك فان تلك المسيرة الطويلة في العمل القيادي، كان جديراً بان يلقب بـ "شيخ الدبلوماسية"(٢٥).

ويعتبر حسن روحاني المرشح الوحيد من اصل المرشحين الستة القادمة من المؤسسة الدينية؛ وفي اثناء الحملة الانتخابية الرئاسية في ايران اثار الرئيس المعتدل حسن روحاني عدة قضايا مهمة وحساسة منه: المواجهة مع الدول الغربية حول الملف النووي فضلاً عن تدهور العلاقات بين ايران وباقي الدول وخصوصاً الغربية وما سيسببه من عزلة، وكذلك موضوع الاقتصاد المتردي في ايران. وقد تعهد حسن روحاني بالسعي في اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية، بعد ان قطعت تلك العلاقات على خلفية احداث السفارة الامريكية في طهران عام ١٩٧٩م(٢٦).

واشار الرئيس المعتدل حسن روحاني، الى انه يرفض السياسة الخارجية المتشددة الحالية لايران، ؛ وسوف تسعى حكومته في حال فوزه الى فتح الباب على مصراعيه لتحسين العلاقات وخصوصاً مع دول الجوار.

وبعد ظهور النتائج الانتخابية في آب عام ٢٠١٣م، بفوزه يمكن وصفها بانها مرحلةجديدة في العلاقات الايرانية– الغربية بشكل عام والامريكية بشكل خاص، وقد حصل الرئيس المعتدل على الضوء الاخضرمن قبل المرجعية العليا، بابعاد ايران عن حافة الهاوية ، وذلك بالعمل من اجل دفع العقوبات الغربية بسبب الملف النووي الايراني عنها، والتخلص من التضخم في الداخل(٢٧).

ومن اللحظة الاولى عندما استلم حسن روحاني مهام عمله كرئيس للجمهورية الاسلامية، كانت مؤشرات تعديل المسار السياسي قد برزت في الافق، وكانت اولى هذه المؤشرات تعيين (محمّد جواد ظريف) كوزير للخارجية، وكان محمّد جواد ظريف يشغل منصب وزير الشؤون

الخارجية، فضلاً عن انه كان الممثل الدائم لدى الامم المتحدة، وبعد ان اقيل في عام ٢٠٠٧م من هذه المناصب من قِبل الرئيس الايراني السابق محمود احمدي نجاد، عمل في مركز الابحاث الاستراتيجية الذي كان يديره الرئيس المعتدل الحالي حسن روحاني، والذي عينه في آب عام ٢٠١٣م وزيراً للخارجية.

ويتمتع مُحَمَّد جواد ظريف، بشعبية واسعة في ايران وخاصة بين الشباب والمثقفين، فضلاً عن انه ذي خبرة في العمل الدبلوماسي، وله علاقات جيدة مع شخصيات سياسية غربية وامريكية كثيرة، وله باعٌ طويل في تلك المفاوضات الدولية منذ نهاية الثمانينات، وهو يُعتبر من المؤيدين والساعين الى عودة العلاقات الدبلوماسية مع الغرب وامريكا الى مجراها الطبيعي، فقد اجتهد وعلى مدار اثنان وعشرين عاماً على تحقيق ذلك. وبين عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٥م، كان رئيس وفد ايران في المفاوضات النووية مع الغرب. وهذا كله قد امنحه معرفة واسعة بتفاصيل هذا الملف ومواطىء القوة والضعف في هذه المفاوضات.

واصبحت هذه الجهود اكثر حيوية مع تسلم الرئيس المعتدل حسن روحاني، مقاليد السلطة في ايران وتعينه وزيراً للخارجية. فقد قاد مُحَمَّد جواد ظريف لاكثر من عشرون شهراً، فريق المفاوضين الايرانين بطريقة متميزة اعجبت الجميع، كانت نتائجها انه فتح آفاقاً واسعة لمستقبل الجمهورية الاسلامية الايرانية على مختلف الاصعدة؛ وكان الواضح في كل هذه الجهود ان كان من قِبل الرئيس المعتدل حسن روحاني أم من قِبل وزير خارجيته وفي اطار تأييد المرشد الاعلى أوالقائد الاعلى لهذا التوجه السياسي، انه : تم اختيار الاسلوب والحل الدبلوماسي لحل هذه الازمة(٢٨).

ويمكن القول انه كانت هناك الكثير من المؤشرات التي تعكس الرغبة والنية الصادقة للرئيس الايراني المعتدل حسن روحاني في فتح صفحة جديدة في العلاقات الايرانية– الغربية والامريكية، ومحاولة ايجاد مخرج لتلك الازمة في العلاقات بسبب ازمة الملف النووي الايراني. ومن هذه المؤشرات هي تلك التصريحات والخطابات التي لابد وان تشكل وزناً في طبيعة

العلاقات بين الدول، بالرغم من انها بطبيعة الحال لا ترتقي الى مستوى الاتفاقيات والمعاهدات.

فقد صرح قبل فوزه؛ حيث تحدث عن برنامجه الانتخابي في مجال السياسة الخارجية، انه سوف يسعى الى الابتعاد عن كل ما يوتر العلاقات مع بقية دول العالم، واكد على ان حكومته هي " حكومة تدبير والامل وحكومة السلام والمصالحة". وقد انتقد السياسة الخارجية الحالية (قبل فوزه)، ووصفها بانها سياسة متشددة مؤكد على ان الشعب الايراني لن يستسلم للضلم في ذات الوقت الذي يريد ويرغب بالتفاعل مع العالم الخارجي[٢٩].

وفي مقابلة تلفزيونية معه لبرنامج" ٦٠دقيقة" الذي يبث من قِبل "سي بي أس" المحطة الامريكية، صرح ان شعار "الموت لامريكا"، لايتعدى كونه شعار، بعيد عن اعلان الحرب ضد الشعب الامريكي؛ مضيفاً " ان السياسة الامريكية المتشددة كانت ضد مصلحة الشعب الايراني، وهذا لابد ان يشكل ردة فعل لدى الشعب، واشار الى الدور المساند للولايات المتحدة مع انتفاضة الشعب الايراني ضد الشاه[٣٠].

ومن ماتم ذكره سالفاً يمكن ان نستشف حقيقة الرئيس الايراني المعتدل حسن روحاني بأنه يحمل رؤى وافكار نحو سياسة تتسم بأنها " مرنة بعيدة عن التشدد في تفاعلاتها مع العالم بشكل عام والغرب بشكل خاص وبالذات مع الولايات المتحدة الامريكية، وهذا ماتم رصده في تلك المفاوضات النووية، بين ايران ومجموعة الدول (٥+١)، من أجل رفع اوتقليل تلك العقوبات المفروضة عليها والتي سببت ازمات اقتصادية لايران[٣١]. وهذا ماسوف نبحثه في المبحث اللاحق لكي نكون صورة واضحة عن تلك الازمات في العلاقات بين ايران ودول الغرب، واسبابها .

المبحث الثالث

طبيعة العلاقات الايرانية– الغربية قبل تولي حسن روحاني مقاليد السلطة في ايران

شكلل البرنامج النووي الايراني مصدر قلق وتوتر كبير في العلاقات الايرانية– الغربية بشكل عام والامريكية بشكل خاص، فمنذ عقود طويلة اخذ هذا البرنامج مساحة كبيرة من اهتمام

الحكومات الايرانية؛ لكن اخذ عقد الثمانينات مساحة اكبر. ويعود اصول العمل بهذا البرنامج الى مرحلة حكم الشاه الذي كان يسعى الى ان تمتلك ايران مكانة اقليمية ودولية مهمة، وان تكون مركز قوة في منطقة الخليج العربي.

وعن طريق تصنيف الدول النووية الى فئات فان ايران تكون قد وقعت في اطار الفئة الرابعة[٣٢]؛ ومن نافلة القول ان ايران قد وقعت على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (N.P.T.) المقرة عام ١٩٦٨م، وصادقت ايران على هذه الاتفاقية عام ١٩٧٠م؛ وتنص هذه المعاهدة في مادتها الرابعة على " حق الدول امتلاك برنامج نووي سلمي"، ومن جانبها تؤكد ايران دائماً على انها لم تخالف لأي بند من بنود هذه المعاهدة والتزاماتها اتجاهها، فضلاً عن حقها في عمليات تخصيب اليورانيوم في اطار المعاهدة[٣٣].

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى تلك التبريرات التي ساقتها ايران وتعول عليها في امتلاكها لهذا البرنامج النووي، واهمها [٣٤]:

دوافع جيوستراتيجية: باعتبار ان ايران تقع في بيئة جيواستراتيجية تتضمن كل من الهند وباكستان وهما الدولتان النوويتان، ولهما علاقات متميزة مع الولايات المتحدة وهذا الوضع يصبح اكثر حدة مع وجود اسرائيل العدو المباشر لايران؛ هذا من جهة ومن جهة اخرى الوجود العسكري الامريكي في المنطقة. وهذه البيئة الجيوستراتيجية تشكل بمجملها بيئة معادية لايران؛ فكان لابد لايران ان تسعى للحصول على التفوق في القوة العسكرية.

دوافع سياسية: والنقطة الجوهرية في هذه الدوافع، هو انها تعبر عن طموح المحافظون الايرانيونلامتلاك ايران السلاح النووي، هذا من جانب ومن جانب اخر كانت مناسبة مهمة في توحيد الصف الداخلي الايرانيعن طريق توجيه الشعبالى قضية مشتركة وهي الخلاف مع امريكا والخطرالذي تشكله الذي تشكله لايران مع اسرائيل.

دوافع اقتصادية: تبرر ايران سعيها لتطوير برنامجها النووي باعتبار الطاقة النووية هي عجلة الصناعةوالانتاج الصناعي.

دوافع علمية وتكنولوجية: عن طريق الاستفادة منها في العلوم الطبية والتكنولوجية.

لكن كل هذه المبررات الايرانية حول امتلاكها الطاقة النووية لاتشكل ولا تحضى بقبول لدى الجانب الغربي بشكل عام والامريكي بشكل خاص. وتنظر لذلك على انه يشكل خطراً عالمياً وليس فقط اقليمياً. وخاصة ان الادلة تشير الى قيام ايران بإنشاء منشأت سرية لانتاج مواد تستخدم في صناعة الاسلحة النووية؛ والجدير بالذكر ان هذه الازمة النووية الايرانية لايمكن ابعادها عن تلك المصالح الاستراتيجية لامريكا واسرائيل والدول الغربية وكذلك امن واستقرار منطقة الخليج العربي، فضلاً عن الحرب على الارهاب.

وعن طريق تتبع مسار هذه الازمةيمكن القول ان أزمة ايران النووية قد بدأت في عام ٢٠٠٢ عندما كشف عن وجود محطة لتخصيب اليورانيوم؛ لكن الازمة اخذت مجرى اخر مع اقتراب تولي الرئيس السابق(أحمدي نجاد) مهام عمله في ايران عام ٢٠٠٥ [٣٥].

ومن جانبها وعدت كل من الدول الاوربية الثلاث (فرنسا، المانيا، ابريطانيا)، بتقديم مقترحاتهم التفصيلية وموقفهم الواضح الى مجلس الامن حول هذه الازمة، لكن تبين انها كانت تسعى لكسب الوقت حتى يتسلم أحمدي نجاة مهامه الرئاسية بشكل نهائي. لكي يمكن الاستفادة من التعهد الايراني حول تجميد الانشطة النووية ومن ثم الوصول الى اتفاق واضح وكامل بين الطرفين.

وقبل تشرين الاول عام ٢٠١٠م، كانت السياسة الايرانية تسير في دائرة مغلقة في ظل خيار واحد هو الوصول الى مجلس الامن بوصفها اي ايران دولة خارجة عن النظام الدولي في هذا المجال، كانت النتيجة هي اصدار القرار المرقم(١٦٩٦)، في تموز عام ٢٠٠٦م، بسبب تجاهل ايران لتلك المطالب الدولية.

وتضمن القرار" ان تعلق ايران انشطتها النووية، فضلاً عن فرض حظر دولي حول نقل التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ لها". وبسبب عدم التزام ايران بهذا القرار اصدر مجلس الامن قراره المرقم(١٧٣٧)، تبعه قرار (١٨٣٥)وبعدها اصدر مجلس الامن عام ٢٠١٠، قراره المرقم(١٩٢٩)، والذي كان مضمونه يتضمن مجموعة من العقوبات الجديدة على ايران وكان الغاية من وراء ذلك، تحقيق غايتيين جوهريتين، هما[٣٦]:

الاول: محاولة عزل ايران دولياً، ومحاولة اشعارها ان القوى الكبرى تمانع المساعي النووية الايرانية.

الثاني: محاولة ايجاد بيئة قانونية اللازمة للدول والمنظمات الدولية والاقليمية، حتى تأخذ اجراءات ضد ايران بشكل احادي.

وكان لتلك العقوبات المفروضة على ايران تاثيرها في داخل ايران، وخاصة في الجانب الاقتصادي والذي اثر بشكل سلبي في النهاية على الدخل الفردي للمواطن الايراني. فقد اعقبت هذه القرارات ضد ايران انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، بشكل ملحوظ فظلاً عن ان اسعار المواد الاساسية في الاسواق الايرانية قد ارتفعت بالرغم من كل الاجراءات التي قامت بها الحكومة الايرانية لتقليل من تاثير هذه العقوبات؛ فقد انخفض الريال الايراني نحو ٨٠% من قيمته امام الدولار الامريكي ووصف رئيس البنك المركزي الايراني تلك العقوبات بانها " الحرب" المعلنة على الاقتصاد الايراني(٣٧).

ومع انخفاض الصادرات الايرانية النفطية، وانسحاب الشركات الاجنبية، فضلاً عن المستثمرين من الاسواق الايرانية، كان هناك انخفاض كبير ونقص في متطلبات البلاد من العملة الاجنبية، مما دفع الرئيس الايراني السابق (محمود احمدي نجاد) الى اللجوء لاستخدام احتياطي العملة من اجل تنفيذ بعض الخطط او المشاريع الحكومية؛ وكذلك اوقف دعم المسافرين الايرانين الى الخارج بالعملة الاجنبية، وهذا شمل حتى الطلاب الدارسيين في الخارج.

ولقد وصف المرشد الاعلى (علي خامنئي)، بان هذه العقوبات " وحشية" لما تسببته هذه العقوبات من آثار في الاقتصاد الايراني، وفي ذات الوقت اصر على موقف ايران، واستعدادها لتحدي هذه العقوبات.

وتتضمن العقوبات المُقرة من قِبل الامم المتحدة على ايران، حظراً على استيراد تكنولوجيا الاسلحة الثقيلة، وتكنولوجيا المتعلقة بالانشطة النووية؛ كذلك منع صادرات السلاح الايرانية، وتجميد اصول ايرانية ملك لمسؤولين وشركات ايرانية.

اما بالنسبة للموقف الاوربي فلا يمكن اخفاء التاثير الامريكي في سياسة هذه الدول تجاه منطقة الخليج بشكل عام، وايران بشكل خاص؛ فهي كالولايات المتحدة الامريكية، ترفض ان يصبح لايران مكانتها المرموقة والمؤثرة في السياسة الدولية، لاسيما، ان ايران تريد ان تكون ذي مكانة تؤهلها كاحدى القوى الرئيسة الفاعلة على الساحة الدولية[٣٨].

وكان الاتحاد الاوربي فقد فرض عقوبات خاصة على ايران، حيث انها فرضت حظراً على تجارة المعدات التي يمكن ان تستخدم في تخصيب اليورانيوم، فضلاً عن تجميد الاصول الايرانية المملوكة لافرادومنظمات التي يعتقد بانهم ذات صلة بتطوير البرنامج النووي الايراني، وكذلك منع الاتحاد الاوربي من دخول الايرانيين الى دول الاعضاء في الاتحاد الاوربي؛ فقد جمد الاتحاد الاوربي في كانون الثاني عام ٢٠١٢م اصولاً مملوكة للبنك المركزي الايراني، وكذلك فرض حظراً على التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة ومنها الذهب. بعد ستة اشهر من فرض الاتحاد الاوربي حظراً على النفط الايرانيمن حيث استيراده او نقله، فضلاً عن الحظر شمل الغاز الطبيعي الايراني.

اما الولايات المتحدة الامريكية، فانها الاسبق في هذه العقوبات بل يرجع تاريخ فرض عقوباتها على ايران لعام ١٩٧٩م على اثر ازمة الرهائن والتي اتهمت ايران بانها تدعم الارهاب الدولي، وتعمل على انتهاك حقوق الانسان، فضلاً عن رفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٣٩].

فقد فرضت حظراً على جميع التعاملات مع ايران تقريباً ولم يستثنى من ذلك إلا بعضها التي وصفت بانها في مصلحة الشعب الايراني، منها المعدات الطبية والزراعية وغيرها. وفي تشرين الثاني عام ٢٠١١، هددت الولايات المتحدة الامريكية بحظر التعاملات الايرانية مع المؤسسات المالية الاجنبية بالولايات المتحدة التي تعمل على ادارة تلك التعاملات المالية والنفطية مع البنك الايراني. وفي تموز عام ٢٠١٣، امتدت العقوبات الامريكية على ايران لتشمل قطاع النفط والبتروكميائيات، وكذلك شملت قطاع الشحن.

وقد وضعت اللولايات المتحدة الامريكية عدد من الشركات الدولية التي يديرها زعماء ايرانيون في قائمتها السوداء ، فاتهمت الولايات المتحدة الامريكية هذه الشركات بانها تعمل على اخفاء ملكية اصول تستنفع منها ايران بملايين الدولارات. وكذلك قامت كل من كوريا الجنوبية واليابان بفرض عقوبات على ايران تتعلق بالقطاع المصرفي وقطاع الطاقة.[٤٠]

وكل تلك العقوبات التي فرضتها جهات دولية، ان كانت منظمات أم دول كانت بسبب اصرار ايران في الاستمرار في برنامجها النووي والذي تبرره ايران على انه للاغراض العلمية والتكنلوجية، والتي لم تشكل اي مبرر لها امام الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، فضلاً عن ذلك الخطاب المتشدد وخصوصاً للرئيس السابق (محمود أحمدي نجاد) تجاه الغرب، لكن مع وصول الرئيس المعتدل حسن روحاني، حدثت نقلة نوعية في طبيعة العلاقات مع الغرب، وهذا ما سوف نبحثه في المبحث القادم.

المبحث الرابع

طبيعة العلاقات الايرانية– الغربية منذ تولي حسن روحاني مقاليد السلطة في ايران

بعد اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في ايران، بفوز المعتدل حسن روحاني في الرابع عشر من حزيران عام ٢٠١٣، بمنصب رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية، فقد دار الحديث عن تلك التوجهات السياسية الايرانية داخلياً وخارجياً واهمها حول الملف النووي الايراني والعقوبات التي فرضت على ايران بسبب الملف النووي الايراني، فيمكن القول انها مرحلة جديدة في ايران من الاعتدال، وكما اشير سابقاً فان حسن روحاني كان يدعو الى التعامل بشكل واضح مع القوى الغربية حول الملف النووي الايراني، واكد على ان الدبلوماسية هي الطريق الوحيد لحل هذه الازمة.

وتوجت هذه الافكار والخطابات للرئيس الايراني المعتدل حسن روحاني ، بموافقة القيادة الايرانية في الرابع والعشرون من تشرين الثاني عام ٢٠١٣م، على تلك الاتفاقية المؤقتة مع مجموعة الدول(٥+١)، التي تشمل دول دائمة العضوية في مجلس الامن + المانيا)[٤١].

وتشمل البنود الرئيسة في الاتفاق الذي تم ابرامه في فيينا الاتي[٤٢]:

١- تقييد البرنامج النووي الإيراني على المدى الطويل مع وضع حد لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة ٣.٦٧ %.

٢- تحويل مفاعل فوردو وهو المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم إلى مركز لأبحاث الفيزياء والتكنولوجيا النووية.

٣- خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى ٥٠٦٠ جهاز فقط.

٤- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع الإيرانية المشتبه بها، ويشمل ذلك مواقع عسكرية يتم الوصول إليها بالتنسيق مع الحكومة الإيرانية.

٥- تمتنع إيران عن بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة ١٥ عاما.

٦- حظر استيراد أجزاء يمكن استخدامها في برنامج إيران للصواريخالباليستية لمدة ٨ سنوات، كما يحظر استيراد الأسلحة لمدة ٥ سنوات.

٧- الاتفاق يسمح بإعادة فرض العقوبات خلال ٦٥ يوما إذا لم تلتزم طهران بالاتفاق.

وستحصل إيران في المقابل على: (٤٣)

١- رفع للعقوبات الدولية المفروضة عليها بشكل تدريجي بالتزامن مع وفاء طهران بالتزاماتها في الاتفاق النووي.ويعني ذلك استمرار تجميد الأصول الإيرانية في الخارج لمدة ٨ سنوات، واستمرار حظر السفر على معظم الأفراد والهيئات التي شاركت في البرنامج النووي لمدة ٥ سنوات.لكن سيتم تقليل هذه الفترات في حالة تأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي. وسيتم رفع العقوبات نهائيا في حالة الوفاء التام بكافة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق النووي.

٢- ستتمكن إيران من معاودة تصدير النفط بكامل طاقتها الإنتاجية فور بدء تنفيذ الاتفاق.

٣- ينص الاتفاق أيضا على التعاون بين الدول الكبرى وإيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

واتفق الطرفان على أن تدخل هذه الاتفاقية المؤقتة حيز التنفيذ ابتداء من العشرون من كانون الثاني عام ٢٠١٤ م.

وقد لقى هذا الاتفاق ترحيب، وتاييد على المستوى المحلي وعلى المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي؛ حيث صرح الرئيس المعتدل حسن روحاني، على ان هذا الاتفاق سيفتح" آفاقاً جديدة عندما تحل" هذه الازمة غير ضرورية"؛ واشار في موقع اخر بقوله " الالتزام البناء يوتي ثماراً" وانه بات من الممكن " التركيز على التحديات المشتركة".

وكانت هناك اشادات من جهات دولية وشخصيات دولية، منها[٤٤]: مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي (فيديريك لاموغييرين)، بقولها " اشارة امل للعالم باسره"، وكذلك اشادة عدد من المسؤولين البريطانيين بهذا الاتفاق، منهم: وزير الخارجية البريطاني (فيايبهاموند)، بانه " اتفاق تاريخي"؛ وكذلك وزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس)، بقوله " ان موقف فرنسا الحازم مكن من التوصل لاتفاق قوي بما يكفي للعشر السنوات الاولى على الاقل"؛ اما الرئيس الروسي، (فلادمير بوتن) فقد اشاد بهذا الاتفاق، بقوله "العالم تلقى الاتفاق النووي بارتياح كبير".

وعلى المستوى الاقليمي، فقد اشادت تركيا على لسان وزير الطاقة، (تانزيلدز) بقوله: "ان الاتفاق تطور ايجابي للغاية يمكن ان يفتح باب الاستثمار في ايران".

وعلى المستوى العربي، فقد صرح مسؤولون سعوديون بان السعودية "تؤيد هذا الاتفاق لمنع ايران من امتلاك اسلحة نووية"؛ ومن جهتها فان دولة الامارات العربية المتحدة، قد هنأت على لسان مسؤولين الرئيس الايراني حسن روحاني " بالاتفاق التاريخي"؛ اما دولة الكويت وعن طريق تلك البرقية التي هنأ فيها امير الكويت الرئيس الايراني حسن روحاني بهذا الاتفاق؛ ومن جانبها اعربت مصر على لسان متحدث باسم وزارة الخارجية المصرية في بيان في ان مصرتامل بان يكون هذا الاتفاق " شاملاً متكاملاً ويؤدي الى منع نشوب سباق تسلح

في منطقة الشرق الاوسط واخلائها بشكل كامل من جميع اسلحة الدمار الشامل، بما فيها الاسلحة النووية"؛ وكذلك اشار بان يؤدي هذا الاتفاق الى " تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة"[٤٥].

ومن جانبه، فان الرئيس الايراني المعتدل حسن روحاني، في تصريح له بان ايران سوف لن تفرط في ادق اسرارها الوطنية، سواء العسكرية او العلمية او التجارية او الاجتماعية... قدرتنا الدفاعية لن تضعف على الاطلاق"[٤٦].

وتلت هذا الاتفاق بين الجانبين، زيارات متبادلة تخللتها توقيع اتفاقيات اقتصادية وهذه من المؤشرات المهمة على تطور العلاقات بالاتجاه الايجابي ووجود نيات حقيقية لتنفيذ بنود تلك الاتفاقية، وسعي ايران للعودة الى الساحة الدولية والاقليمية.

وكان نائب وزير التنمية الايطالي (كارلو كاليندا) قد زار ايران في تشرين الثاني من العام ٢٠١٥، مع وفد ضم ممثلي شركات وهيئات للمقاولات ومجموعات مصرفية؛ وقد قدم رئيس الوفد دعوى الى حسن روحاني لزيارة ايطاليا[٤٧]. وكان حسن روحاني قد لبى هذه الدعوة ، بزيارة قام بها الى ايطاليا، والتي تعد اول زيارة لرئيس ايراني منذ عام ١٩٩٩م؛ الزيارة التي قام بها الرئيس الايراني الاسبق (مُحَمَّد خاتمي)؛ ولقد لقى ترحيباً رسمياً، وتم توقيع اثناء هذه الزيارة عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية،[٤٨]. وقد شجع الرئيس حسن روحاني رجال الاعمال الايطاليين بالاستثمار في ايران، بقوله: " ان ايران اكثر الدول اماناً واستقرارا في المنطقة كلها". وقد جرى توقيع تعاقدات وصلت قيمتها الى اثنى عشر مليار دولار[٤٩]؛ وقد التقى الرئيس حسن روحاني مع بابا روما وتم مناقشة قضايا عدة، منها: العمل على مكافحة الارهاب وتجارة الاسلحة، وغيرها من القضايا المهمة.

واعقبت هذه الزيارة، زيارة حسن روحاني الى فرنسا في الثامن والعشرون من كانون الثاني عام ٢٠١٦م

وقد أجريا رئيس الايراني حسن روحاني ووزير خارجيته مُحَمَّد جواد ظريف، محادثات مع وزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس)، ووزير الاقتصاد الفرنسي (إيمانويل ماكرون)، فضلاً عن

رجال اعمال فرنسيين[٥٠]. وتمخضت هذه الزيارة بالنتيجة عن ابرام عدة اتفاقيات مع شركات فرنسية ابرزها ايربص وبيجو[٥١].

وقد اشار المختصون بهذا الشأن، الى ان ما يضاعف من اهمية هذه الجولة للرئيس الايراني حسن روحاني، بوصفها قد اتت بعد تنفيذ الاتفاق النووي في اطار خارطة الطريق التي يبحثها الرئيس الايراني للتعاون مع هذه الدول الاوربية، ان كان على المستوى المتوسط ام المستوى البعيد.

وتواصلاً مع هذه السلسلة من الزيارات المتبادلة بين ايران ودول العالم، فقد زار الرئيس الصيني في الثالث والعشرون من كانون الثاني عام ٢٠١٦م ، ايران في زيارة تُعتبر الاولى بعد اربعة عشر عاماً على اخر زيارة قام بها الرئيس الصيني السابق، وعن طريق تتبع تلك التركيبة للوفد الصيني السياسية والاقتصادية والتجارية، يمكن ان استشفاف تلك الرغبة الصينية في التعاون مع الجانب الايربي على مختلف الاصعدة؛ وشدد الرئيس الايراني حسن روحاني على اهمية تنمية وتعزيز التعاون بين البلدين؛ وتمخضت هذه الزيارة ، بتوقيع سبعة عشر وثيقة تعاون بين الطرفيين، وفي مجالات عدة[٥٢].

وكانت هذه الزيارات في مضمونها ومجملها تهدف الى تقوية العلاقات بين ايران وهذه الدول، ومحاولة لفك طوق تلك العزلة الدولية التي قد تم فرضها من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بنتهاج سياسة خارجية اساسها المرونة والابتعاد عن التشنج والتشدد، والوصول الى تحقيق الاهداف باستخدام اسلوب خطوة خطوة؛ وهذا ماقام به هذا الرئيس الايراني الذي تميز بالاعتدال، والحنكة الدبلوماسية هو ووزير خارجيته مُحَمَّد جواد ظريف؛ وذلك كله لايمكن ان يحصل في ظل نظام يكون للمرشد الاعلى كلمة الفصل، بدون التأييد منه.

الخاتمة:

منذ اواخر عقد الثمانينات وبالتحديد بعد وفاة الامام الخميني، اصبح واضحاً الحديث عن تيار محافظ او تيار اصلاحي، او رئيس محافظ او رئيس اصلاحي يصل الى سدة الحكم

كرئيس للجمهورية الاسلامية الايرانية، لكن من المؤكد ان الجميع دون استثناء يتحرك في اطار نظرية ولاية الفقيه، ولابد من يعلو المنصب ويستمر لطول المدة، بالرغم من انتخابه من قِبل الشعب ان يحضبتاييد المرشد الاعلى اوالقائد الاعلى للجمهورية.

ولذا فان محورية ولاية الفقيه ثابتة في عملية تسير دفة الحكم، ولذلك فان الرئيس الاسبق (رفسنجاني) الذي حاول ان يجمع بين الشرعية الثورية الاسلامية وبين الدبلوماسية القائمة على اساس العلاقات الدولية السلمية، وكذلك الرئيس الذي اعقبه (مُحَّد خاتمي)، وبالرغم من الافكار الاصلاحية التي دعى لها فانهالايمكن ان تكون بعيدة عن فلك تأييد ولاية الفقيه، وهذا الامر كان حتى مع الرئيس السابق (محمود احمدي نجاد)، على الرغم من كل تلك الخطابات المتشددة فالوضع ذاته في مركزية نظرية ولاية الفقيه وتاييده.

ولذا فان الرئيس الايراني الحالي حسن روحاني وافكاره، لايمكن ان تحقق ثمارها بدون تاييد وثقة المرشد الاعلى السيد (علي خامنئي)، بالرغم من اعتدالها وواقعيتها، وبذلك فان القرار الاخيريرتبط بذلك التاييد من المرشد الاعلى، ولهذا فان الرئيس المعتدل حسن روحاني كاسلافه ليس له صلاحيات مطلقة وبالتالي ضيق مساحة حرية اتخاذ القرار، لعدم قدرته على تجاوز ولاية الفقيه.

وما يمكن تاشيره بكل يقين تلك الرغبة الكبيرة للرئيس الحالي حسن روحاني ولاهتمام الواسع لانفتاح الجمهورية الاسلامية الايرانية على الدول الغربية، منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩م، بالرغم من ان الرئيس الاسبق (مُحَّد خاتمي) كانت له مبادرات في هذا الصدد، وكانت هناك الكثير من المؤشرات الدالة على تلك الرغبة في تبني هذه الدبلوماسية، منها: تعين مُحَّد جواد ظريف وزيراً لخارجيته، وكذلك تلك الخطب التي يمكن ان نستشف منها تلك الرغبة في فتح صفحة جديدة والحوار مع الغرب، في اطار الاحترام المتبادل والابتعاد عن العداء والانتقام والابتعاد عن خطاب العقوبات ضد ايران بالامر الذي استبشر فيه للوصول الى دبلوماسية مناسبة يمكن ان تحقق نتائج اجابية لقضية الملف النووي الايراني والعقوبات المفروضة على ايران، وتوجت تلك الجهود بالاتفاق النووي بين ايران والدول (٥+١)،

وبعدها توالت الزيارات المتبادلة بين ايران والاطراف الغربية الاخرى، والتي تمخضت عنها الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية.

ومن المؤكد ان هذا كله لايمكن ان يحصل بدون ذلك الترخيص او التفويض من قبل المرشد الاعلى، وهذا ماكده الباحثون في الشأن الايراني واعتبروه الضوء الاخضرلحسن روحاني من قِبل المرشد الاعلى.

ان السياسة الخارجية الايرانية وعلى مدى عقود سابقة قامت على اسس كانت مصدر خلاف بين ايران والولايات المتحدة الامريكية، ومع كل هذا يمكن القول انها لايمكن ان تكون حائلاً في طريق بناء العلاقات الجيدة بين الجانبين، وهذا يتحقق عن طريق سعي ايران باقامة جملة تكيفات، حول قضايامعينة يمكن ان تتكيف مع الظروف، في الوقت الذي لا تكون هذه التكيفات نتيجتها ان تصبح ايران كتابع للولايات المتحدة الامريكية.

وكما يصف البعض ايران بوصفها "متجددة وليست جديدة"؛ وهذا الوصف قد انطلق من ان التغير لايصل الى البناء الهيكلي وانما تغير شكلي حدث في سياستها الخارجية؛ ومع ذلك فمنذ وصول حسن روحاني الى سدة الرئاسة في الجمهورية الاسلامية الايرانية، قبل اكثر من عاميين لايمكن اخفاء ذلك التغير الذي طراء على ملامح السياسة الخارجية لها؛ فهي تشهد تغيراً ايجابياً في علاقاتها مع دول العالم ومرونة في التعامل مع قضايا حساسة مثل الملف النووي والقضية السورية،والتي كان بصددها ان شاركت الجمهورية الاسلامية الايرانية في تشرين الاول عام ٢٠١٥م، باجتماع دولي عقد في فينا للتوصل الى تسوية سياسية للازمة السورية.

فبعد ان اعتاد العالم على الخطاب المتشدد للمرحلة السابقة من عمر الثورة الاسلامية الايرانية، وتلك الشعارات التي دارت حول تصدير الثورة ونصرة المظلومين في كل انحاء العالم اينما وجودوا، اخذ هذا الخطاب بالتوجه نحو نظرة اكثر انفتاحية ومرونة وبرغماتية مع الكثير من القضايا الاقليمية والدولية.

the role of President "Hassan Rouhani" in Iran's political discourse has changed toward the West

As. Le. ANWER ISMAEL KHALEEL

ABSTRACT:

The Iran's political system is characterized as based on several pillars , including: based ideological and constitutional -based political -based and most important latter based , is the supreme leaderand who has the final say in the policy of Iran, especially foreign policy , in spite of these pillars can not deny that the heads of space of freedom when the political decision -making and especially the outside , and this is proving that historic accumulated leaders that rolled rule in Iran , and Ahmadinejad was the most stress in her speech to the west ,Which last expanded in imposing economic sanctions and Technical on Iran over its nuclear program , which was justified by Iran as a peaceful , not those of Western countries and America convinced of these arguments , and it was to those sanctions , signed and its impact severe on the Iranian economy, which is reflected in the result on the per capita income level of the negative.

With the arrival of the moderate President "Hassan Rouhani" to the presidency in Iran, it has changed the direction of a more moderate and flexible in political discourse toward the West and America, and there were several indicators showed that including those speeches and statements in the desire to pursue those flexible policy, but more importantly, is the signing of the agreement with countries (5 +1), has opened a new page in relations between the two sides, followed by reciprocal visits between the two sides emerged from several signed economic and trade agreements. All of this can not be it not for these politicalcivility and statesmanship enjoyed by Iranian President"Hassan Rowhani" and his team in the negotiations with the West, and most importantly it the green light granted by the Supreme Commander of the spiritual in moving forward in this policy.

---

(١)نقلاً عن: مُحَمَّد حمد القطاطش * و عمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانيةُ ٩/٤/٢٠٠٦ م
بحث منشور على الموقع: **http://omanw.com/books/26.pdf**

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤)نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠١،ص٥٠.

(٥)دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام ١٩٧٩ المعدل عام ١٩٨٩ النافذ، المشرق للثقافة والنشر، ط١، ٢٠٠٣، المقدمة، ويمكن مراجعة النسخة الفارسية ايضا: إيران.. قانون أساسي جمهوري إسلامي، نشر فرهنك مشرق زمين، تهران، جاب أول، ١٣٧٢ (٢٠٠٣)، مقدمه.

(٦)مقدمة دستور الجمهورية الاسلامية في ايران لعام ١٩٧٩ المعدل عام ١٩٨٩ النافذ.

(٧)مُحَمَّد عباس ناجي، العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة وأثرها في عملية صنع القرار في النظام الايراني (١٩٨٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص١٢٨.

(٨)طلال عتريس، "التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي"، مجلة دراسات شرق الأوسط، العدد (١٧)، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١)، ص٦٧.

(٩)محمود احمد حماد، النظام الايراني الخماسي الاضلاع..مراكز الثقل ونقاط الضعف، في: مُحَمَّد السعيد عبد المؤمن واخرون، ايران..جمهورية اسلامية ام سلطنة خمينية، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص٦٠.

(١٠) مُحَمَّد عباس ناجي، العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة وأثرها في عملية صنع القرار في النظام الايراني (١٩٨٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص١٢٤.

(١١)علي المؤمن،النظام السياسي الإسلامي الحديث واشكالية الاقتباس من الانظمة الوضعية، دار الهادي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.ص١٢٢.

(١٢)بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)"، (في) جمال سند السويدي (محرراً)، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص٨٨

(١٣)بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)"،مصدر سبق ذكره، ص٨٨ وما بعدها.

(١٤)مصطفى عبد العزيز مرسي،(روحاني وحدود التغيرات المتوقعة في السياسة الخارجية الإيرانية٢٦ أغسطس ٢٠١٣، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاسترلاتيجية، على الموقع:
http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Mustafa_Abdel_Aziz_Morsi/FeatureTopic_1720.x

(١٥) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (النظرية والواقع)، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ط١، ٢٠١١، ص ١٤

(١٦)السياسة الخارجية الإيرانية: الأدوار والأهداف والاستراتيجيات، 2007-01-18 21:45
http://www.aljaml.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7

(١٧)السياسة الخارجية الإيرانية: الأدوار والأهداف والاستراتيجيات، مقال منشور بتاريخ: ٢٠٠٧/١/١٨، على الموقع:
http://www.aljaml.com/

(١٨)د . رسمية مُحَمَّد هادي، ايران و الولايات المتحدة الامريكية.. العلاقات والازمة وأفاق المستقبل، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٢، على الموقع:
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/32413-2015-08-22-15-23-03

(١٩)دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، (بيروت، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية)، ص٦١ (المادة ٥٧).

(٢٠) نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢ .

(٢١)السيرة الذاتية للرئيس مُحَمَّد خاتمي، الموسوعة العربية العالمية، ٢٠٠٧/٣/١٣، الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت على الموقع:.http//www.intaaj.net

(٢٢)طلال عتريسي ، الجمهورية الصعبة ، ايران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية ، دار السقة، ٢٠٠٦لبنان، ص٥ .

(٢٣)المصدر السابق نفسه،ص٦.

(٢٤) مُحَمَّد السعيد عبد المؤمن ، "احمدي نجاد وإصلاح الداخل : تجربة ذاتية ، ٢٠٠٨/٢/١٣ ، الشبكة العالمية للمعلومات الأنترنت على الموقع : www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/2/Artide26.

(٢٥)منهوالدكتورحسنروحانيالرئيسالايرانيالمنتخب؟ ، مقال منشور بتاريخ السبت ١٥ يونيو ٢٠١٣، على الموقع:
http://www.alalam.ir/news/1484595

(٢٦)المصدر نفسه

(٢٧)كاسراناجي، إيرانفيعهدروحاني: أهمالتحديات ، بحث منشوربتاريخ آب ٢٠١٣ على الموقع :بيبيسيفارسي،
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/08/130803_iran_rouhani_challenges

(٢٨)من هو مُحَمَّد جواد ظريف مقال منشور بتاريخ: ٢٠١٣/١١/١١ على الموقع:
. http://www.annahar.com/article/82811-%D9%85%D9%86

(٢٩)سيرة حسنروحاني، الانتخاباتالرئاسيةالإيرانية، ٢٠١٣/٦/١٥، منشور على الموقع:
http://www.france24.com/ar/20130515-

(٣٠)الرئيس الإيراني: "الموت لأمريكا" مجرد شعار وليس إعلان حرب، مقال منشور بتاريخ: ٢٠١٥/٩/١٩، على الموثقع:
http://www.france24.com/ar/20150919-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-

(٣١)المصدر نفسه.

(٣٢)د. مُحَمَّد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني: الأزمة ـ السيناريوهات المحتملة ـ تداعيات الإقليمية ـ مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٦، ص ص٦، ٧

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣

(٣٤)د . رسمية مُحَمَّد هادي، ايران و الولايات المتحدة الامريكية.. العلاقات والازمة وأفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره.

(٣٥)ابعاد الازمة النووية وتطورها(٢٠٠٢-٢٠٠٩)، بحث منشور على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/ThawraIran/sec12.doc_cvt.htm

(٣٦)د . رسمية مُحَمَّد هادي، ايران و الولايات المتحدة الامريكية.. العلاقات والازمة وأفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره.

(٣٧)المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، تاثيرات العقوبات الاقتصاديّة الغربيّة ضدّ إيران وأبعادها، قال منشور بتاريخ، ٢٤ أكتوبر،٢٠١٢، على الموقع:
http://www.dohainstitute.org/release/dc0e3bc1-eeac-4da9-8c80-4f8a8cea3924

(٣٨)عمار علي حسن،طريق اوربا إلى الخليج هل يمر بواشنطن دائما"، مجلة أراء حول الخليج ،مركز الخليج للدراسات ،دبي ،العدد ٥٠، اب ٢٠٠٨، ص٤٨.

(٣٩)يزيد صايغ،الصناعة العسكرية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١٩٩٢,١،ص٦٧.

(٤٠)سؤال وجواب عن نظام العقوبات على إيران، مقال منشور بتاريخ: ٢٠١٤/٤/٢٢، على الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140412_iran_sanctions_relief_after_interim_

(٤١)سؤال وجواب عن نظام العقوبات على إيران، مقال منشور بتاريخ :٢٠١٤/٤/١٢، على الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140412_iran_sanctions_relief_after_i

(٤٢)نقلاً عن: أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، منشورة بتاريخ : ١٤ /٧/ ٢٠١٥على الموقع:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/759892/%D8%A7%D9%94%D9%87

(٤٣)أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، المصدر السابق.

(٤٤)ترحيب إيراني وعالمي بالاتفاق النووي، مقال منشور بتاريخ: ١٤ يوليو، ٢٠١٥، على موقع العربية سكاي نيوز، http://www.skynewsarabia.com

(٤٥)ترحيب إيراني وعالمي بالاتفاق النووي، المصدر السابق.

(٤٦)روحاني: الاتفاق النووي "لنيكشفأسرارنا"مقال منشور بتاريخ: ٣ اغسطس ٢٠١٥، على موقع العربية سكاي نيوز، ttp://www.skynewsarabia.com

(٤٧)روحاني يزور ايطاليا وفرنسا في اول رحلة له الى اوروبا، على الموقع:
http://www.france24.com/ar/20160123-

(٤٨)جولة حسن روحاني الأوروبية: إيطاليا تغطي التماثيل العارية لتجنب الإساءة للرئيس الإيراني، 27يناير/كانون الثاني ٢٠١٦
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/01/160126_iran_europe_rouhani_tour_rome

(٤٩)المصدر نفسه.

(٥٠)الرئيس الإيراني حسن روحاني يزور فرنسا، خبر منشور على العربية نيوز، بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٨، على الموقع:
http://arabic.cntv.cn/2016/01/28/VIDEe8iHZcxiZEnXiaBo23xm160128.shtml

(٥١)صفقات-ضخمة-مع-إيرباص-وبيجو-بزيارة-روحاني-لفرنسا، ٢٠١٦/٠١/٢٨
www.aljazeera.net//http:

(٥٢) ما سر زيارة الرئيس الصيني لايران بعد١٤ عاما، مقال منشوربتاريخ: الأحد ٢٤ /١/ ٢٠١٦، على الموقع: قناة العالم:
http://www.alalam.ir/news/1782423

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ